



إلا أنه، وبالرغم من الجهود المبذولة لإرساء مجالس التدبير وتفعيل أدوارها طبقاً للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وتحسين أدائها وفعاليتها، فإن مسارها مازال يعاني من بعض الإكراهات المرتبطة أساساً بعدم انتظام عقد دوراتها أو تجديد أعضائها، وبمحدودية تفعيل الأدوار المحورية المنوطة بهم، فضلاً عن ضعف اعتماد طرق وأساليب التدبير الجماعي والتشاركي لتسيير شؤون المؤسسة.

و لمعالجة هذه الوضعية، و بغية تحقيق الأهداف التي من أجلها أُحدثت المجالس المذكورة، يتعين على كل المتدخلين في الشأن التربوي، كل من موقعه، العمل على تعزيز أدوارها وتوفير كل المقومات الكفيلة بجعلها آلية فعّالة للرفع من جودة التمدرس بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، وذلك من خلال مايلي:

- العمل على تعميم إرساء مجالس التدبير في جميع مؤسسات التربية والتعليم العمومي، بما في ذلك المؤسسات التي يتم إحداثها كل سنة دراسية، وذلك بالاستناد إلى النصوص التنظيمية ذات الصلة؛
- المحافظة على الطابع التداولي للمجلس، وذلك بتعيين لائحة أعضائه المنتخبين والمنتهية مدة انتدابهم المحددة في ثلاث (3) سنوات دراسية، وكذا احترام تركيبته وكيفية انتخاب أعضائه طبقاً للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل؛
- اعتماد برجة زمنية ملائمة لعقد الاجتماعات الدورية للمجلس، كما هي محددة سنوياً بموجب مقرر تنظيم السنة الدراسية، مع إمكانية إحداث لجان دائمة تنبثق عن المجلس، وعقد اجتماعات إضافية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والعمل على تفعيل وتببع المقترحات والتوصيات الناتجة عن هذه الاجتماعات لضبط وتنسيق وتجويد العمليات التعليمية التعليمية؛
- إشراك مجلس التدبير في إعداد مشروع المؤسسة باعتبار هذا الأخير أساس التنمية المستدامة والتدبير الناجع لها، وتببع تنفيذه وتحضير تقارير دورية حول مراحل إنجازها؛

▪ تعزيز دور مجلس التدبير في تدعيم وتنويع علاقات المؤسسة التعليمية مع شركائها، من جمعيات المجتمع المدني ومجالس الجماعات الترابية وباقي الفاعلين، مع إدراج مختلف الشراكات والأنشطة التشاركية التي أنجزها هذا المجلس ضمن التقرير السنوي العام المتعلق بنشاط وسير المؤسسة المنصوص عليه في المرسوم السالف الذكر رقم 2.02.376 الصادر في 17 يوليو 2002؛

▪ دعوة مجلس التدبير للاشتغال وفق مقاربة تشاركية مسؤولة وريادة وقدرات تديرية ناجعة تنبني على المرتكزات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وتلتزم بأحكام القانون - الإطار رقم 51.17 المشار إليه أعلاه؛

▪ تنظيم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية لأيام دراسية للتعريف والتحسيس بأهمية وأدوار مجلس التدبير، مع انطلاق كل موسم دراسي؛

▪ قيام مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات والمديرين الإقليميين بالتعريف بمجالس التدبير وأدوارها ومهامها مع بداية كل موسم دراسي، ولاسيما أثناء انعقاد اجتماعات مجالس الجهات والعمالات؛

▪ قيام مصلحة تأطير المؤسسات التعليمية والتوجيه بالمديريات الإقليمية بتنسيق مع قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية، بمهام تأطير وتبعية ودعم أشغال مجالس التدبير، والحرص على تهيئة لائحة أعضائها و تبعية اجتماعاتها، بالإضافة إلى الإشراف على إعداد مشاريع المؤسسات وتبعية تنفيذها، وكذا تمكين هذه المجالس من الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها وتجاوز الصعوبات التي تعيق إنجاز برامجها السنوية و مشاريع المؤسسات، كل ذلك وفق برنامج عمل يتم إعداده مطلع كل سنة دراسية.

كما يتعين على المصلحة المذكورة، إعداد تقرير حول حصيلة الإنجازات السنوية في مجال تأطير ودعم مجالس التدبير، وإرسال نسخة منه نهاية كل سنة دراسية، إلى قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية، والذي يتولى بدوره إعداد تقرير مفصل حول هاته الإنجازات على صعيد الجهة ترسل نسخة منه إلى المصالح المركزية المكلفة بالحياة المدرسية .

هذا، ونظرا للأهمية التي ما فتئت توليها هذه الوزارة لمجالس المؤسسة بصفة عامة، وللمجلس التدبير بصفة خاصة، فإنني أدعوكم إلى تعميم فحوى هذه المذكرة على جميع المعنيين بالأمر، مع الحرص على التطبيق الدقيق لمقتضياتها وتفعيلها مع بداية كل موسم دراسي، كما أطلب منكم دعوة مديرات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي، وكذا الأطر الإدارية والتربوية العاملة بها، لاتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة للرفع من مردودية المؤسسات التعليمية و تحسين أدائها التربوي والإداري والمالي.

والسلام.

وزند التربية الوهمية والتكهن للممنى  
والتعليم العالى والبحث العلمى  
مستطاب